



الخطة الدراسية لبرنامج دبلوم المعهد القضائي

للعام الدراسي 2022/2021

الفوج الحادي والعشرين

الخطة الدراسية لبرنامج دبلوم المعهد القضائي

الخطة الدراسية للبرنامج تقدم على مدى سنتين دراسيتين تطبيقيتين كل سنة دراسية تتضمن ثلاثة فصول وكل فصل (16) اسبوع، على النحو المبين تالياً:

أولاً: المواد والمساقات الدراسية تتضمن (32) مادة دراسية موزعة على (85) ساعة صفية خلال السنة الأولى (الفصل الأول والثاني) والسنة الثانية (الفصل الرابع والخامس)

الرقم	المادة	ساعة صفية
1.	قواعد السلوك القضائي ومعايير التفتيش	1.5
2.	المهارات اللغوية في صياغة الأحكام والقرارات القضائية	1.5
3.	تطبيقات عملية في قانون البينات	3
4.	تطبيقات عملية في القانون المدني 1/ مصادر الالتزام والمسؤولية العقدية.	3
5.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 1 / الجنج التي تدخل ضمن اختصاص محاكم الصلح	3
6.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية 1/ تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح /جزاء	4
7.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية 1/ تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح /حقوق	4
8.	مهارات الاتصال والتواصل	1.5
9.	لغة أجنبية الانجليزية أو الفرنسية / على ثلاث فصول (الفصل الأول والثاني والرابع)	12
10.	تطبيقات عملية في القانون المدني 2/ أحكام الالتزام	3
11.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 2 / الجنج التي تدخل ضمن اختصاص محاكم الصلح	3
12.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية 2 وأصول قواعد الاثبات الجزائية	4
13.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية 2 وأصول قواعد الاثبات المدنية	4
14.	اصول التفسير القانوني	1.5
15.	صياغة و تسبيب الاحكام والقرارات القضائية	1.5
16.	العقوبات المجتمعية وبدائل التوقيف	1
17.	تطبيقات عملية في القانون المدني 3/ عقود مسماة	3
18.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 3/ الجنج التي تدخل ضمن اختصاص محاكم الصلح	3
19.	تطبيقات عملية في قانون العمل ومنازعات قانون الضمان الاجتماعي	4
20.	تطبيقات عملية في التشريعات التجارية والمالية والمصرفية.	2
21.	تطبيقات عملية في الطب الشرعي	1.5
22.	منهجية البحث العلمي القانوني	1.5
23.	ادارة الدعوى والوساطة كوسيلة بديلة لحل النزاعات	1
24.	تطبيقات عملية في الشركات المدنية والتجارية	1.5
25.	تطبيقات عملية في حقوق الملكية الفكرية وقانون المنافسة غير المشروعة	1.5
26.	تطبيقات عملية في قانون الأحداث	1.5
27.	تطبيقات عملية في قانون الحماية من العنف الاسري	1.5
28.	تطبيقات عملية في قانون التنفيذ	3
29.	تطبيقات عملية في عقود ونظام التأمين الالزامي	1.5
30.	تطبيقات عملية في عقود الايجار	3
31.	الاعتراض والطعن في الاحكام الصلحية	1.5
32.	دور القاضي في تطبيق اتفاقيات الدولية لحقوق الانسان	1.5
33.	البحث العلمي	1
المجموع الكلي لعدد الساعات		85

ملاحظة: سيتم عقد امتحان تقييمي للطلبة لتحديد مستوى المهارات في اللغتين الانجليزية والفرنسية. /في بداية السنة الدراسية الأولى.

ثانياً : المتطلبات الهندسية للتخرج من البرنامج موضحة كالتالي:.

أ.ستنفذ هذه المتطلبات خلال الفصل الثالث و السادس:

الرقم	المتطلب	ساعة صفية
1.	التعلم بالملزمة لدى محاكم الصلح	20(اربع ايام بالاسبوع / في اليوم 5 ساعات)
2.	المحاكمات الصورية	3 (يوم في الاسبوع)
3.	ساعة صفية نقاشية	1 ساعة بالاسبوع
المجموع		24 ساعة

1- التعلم بالملزمة : ربط كل طالب مع قاضي ممارس ووفق برنامج زمني تحدده ادارة المعهد.

2- المحاكمات الصورية (المدنية والجزائية)، وتكون بواقع 3 ساعات اسبوعياً في الفصل.

3- ساعة صفية نقاشية، وتكون بواقع ساعة اسبوعياً.

ب. ستنفذ الدورات خلال الفصل الثاني والرابع والخامس، والزيارات خلال الفصل الثالث و السادس:

الرقم	المتطلب	عدد الساعات
1.	الدورات التدريبية وعددها 3 دورات	42 ساعة
2.	الزيارات وعددها 11 زيارات	33 ساعة
المجموع		75 ساعة

1. الدورات التدريبية:-

التسلسل	اسم الدورة	عدد الساعات	الفصل الدراسي
1.	مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي ومهارات الطباعة	18	الثاني
2.	المسؤولية الطبية المدنية والجزائية	12	الرابع
3.	ادارة ملف الدعوى	12	الخامس

2. زيارات ميدانية لمؤسسات لها علاقة بالعمل القضائي وحسب المواد الدراسية الواردة في الخطة

وبإشراف محاضر المادة إن امكن:

التسلسل	مكان الزيارة	عدد الساعات	الفصل الدراسي
1.	ادارة المختبرات والادلة الجرمية	3	الفصل الثالث
2.	مراكز الاصلاح والتأهيل	3	
3.	ادارة حماية الاسرة والأحداث	3	
4.	محكمة الاحداث ودور الرعاية	3	
5.	المركز الوطني لحقوق الانسان	3	
6.	وحدة الجرائم الالكترونية - مديرية الامن العام	3	الفصل السادس
7.	البنك المركزي الاردني	3	
8.	مؤسسات سوق رأس المال(السوق المالي و هيئة الأوراق ومركز الايداع)	3	
9.	دائرة مراقبة الشركات	3	
10.	المركز الوطني للطب الشرعي	3	
11.	مجلس الأمة	3	

ثالثاً : توزيع المواد والمساقات والدورات والمتطلبات الرئيسية للبرنامج على الفصول الدراسية وعلى النحو الآتي :-

• السنة الدراسية الأولى / الفصل الدراسي الأول: (16) اسبوع / عدد الساعات (25.5) ساعة

الرقم	المادة الدراسية	عدد الساعات	عدد المحاضرات	عدد الساعات الكلية
1.	قواعد السلوك القضائي ومعايير التفتيش	1.5	1	21
2.	المهارات اللغوية في صياغة الاحكام والقرارات القضائية	1.5	1	21
3.	تطبيقات عملية في قانون البيئات	3	2	42
4.	تطبيقات عملية في القانون المدني 1/ مصادر الالتزام والمسؤولية العقدية.	3	2	42
5.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 1	3	2	42
6.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية 1/ تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح /جزاء	4	2	56
7.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية 1/ تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح /حقوق	4	2	56
8.	مهارات الاتصال والتواصل	1.5	1	21
9.	لغة أجنبية الانجليزية أو الفرنسية	4	2	56
المجموع		25.5	15	357

• السنة الدراسية الاولى / الفصل الدراسي الثاني: (16) اسبوع / عدد الساعات (22) ساعة

الرقم	المادة الدراسية	عدد الساعات	عدد المحاضرات	عدد الساعات الكلية
1.	تطبيقات عملية في القانون المدني 2/ أحكام الالتزام	3	2	42
2.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 2	3	2	42
3.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية 2 وأصول قواعد الاثبات الجزائية	4	2	56
4.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية 2 وأصول قواعد الاثبات المدنية	4	2	56
5.	اصول التفسير القانوني	1.5	1	21
6.	صياغة وتسبيب الاحكام والقرارات القضائية	1.5	1	21
7.	العقوبات المجتمعية وبدائل التوقيف	1	1	14
8.	لغة أجنبية الانجليزية أو الفرنسية	4	2	56
المجموع		22	13	308

*الدورات: دورة مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي ومهارات الطباعة 28 ساعة

• السنة الدراسية الاولى / الفصل الدراسي الثالث: (16) اسبوع :

الرقم	المتطلب	ساعة صفية
1.	التعلم بالملزمة لدى محاكم الصلح	20(اربع ايام بالاسبوع / في اليوم 5 ساعات)
2.	المحاكمات الصورية (المدينة و الجزائة)	3 (يوم في الاسبوع)
3.	ساعة صفية نقاشية	1 ساعة بالاسبوع
المجموع		24 ساعة
	الزيارات الميدانية (وعدها 5 زيارات)	3 ساعات بالاسبوع

• السنة الدراسية الثانية / الفصل الدراسي الرابع : (16) اسبوع / عدد الساعات (20) ساعة

الرقم	المادة الدراسية	عدد الساعات	عدد المحاضرات	عدد الساعات الكلية
1.	تطبيقات عملية في القانون المدني 3/ عقود مسمأة	3	2	42
2.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات 3	3	2	42
3.	تطبيقات عملية في قانون العمل ومنازعات قانون الضمان الاجتماعي	4	2	56
4.	تطبيقات عملية في التشريعات التجارية والمالية والمصرفية.	2	1	28
5.	تطبيقات عملية في الطب الشرعي	1.5	1	21
6.	منهجية البحث العلمي القانوني	1.5	1	21
7.	ادارة الدعوى والوساطة كوسيلة بديلة لحل النزاعات	1	1	14
8.	لغة أجنبية الانجليزية أو الفرنسية	4	2	56
المجاميع		20	12	280

* الدورات : المسؤولية الطبية المدنية والجزائية بواقع 12 ساعة

• السنة الدراسية الثانية / الفصل الدراسي الخامس: (16) اسبوع / عدد الساعات (17.5) ساعة.

الرقم	الدراسية المادة	عدد الساعات	عدد المحاضرات	عدد الساعات الكلية
1.	تطبيقات عملية في الشركات المدنية والتجارية	1.5	1	21
2.	تطبيقات عملية في حقوق الملكية الفكرية وقانون المنافسة غير المشروعة	1.5	1	21
3.	تطبيقات عملية في قانون الأحداث	1.5	1	21
4.	تطبيقات عملية في قانون الحماية من العنف الاسري	1.5	1	21
5.	تطبيقات عملية في قانون التنفيذ	3	2	42
6.	تطبيقات عملية في عقود ونظام التأمين الالزامي	1.5	1	21
7.	تطبيقات عملية في عقود الايجار	3	2	42
8.	الاعتراض والطعن في الاحكام الصلحية	1.5	1	21
9.	دور القاضي في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان	1.5	1	21
10.	البحث العلمي	1	-	-
المجموع		17.5	11	231

*الدورات : ادارة ملف الدعوى بواقع 12 ساعة

• السنة الدراسية الثانية / الفصل الدراسي السادس: (16) اسبوع

الرقم	المتطلب	ساعة صفية
1.	التعلم بالملازمة لدى محاكم الصلح	20(اربع ايام بالاسبوع / في اليوم 5 ساعات)
2.	المحاكمات الصورية (المدينة والجزائية)	3 (يوم في الاسبوع)
3.	ساعة صفية نقاشية	1 ساعة بالاسبوع
المجموع		24 ساعة
	الزيارات الميدانية (وعدها 6 زيارات)	3 ساعات بالاسبوع

وصف مفردات مواد برنامج الدبلوم للفوج الحادي والعشرين

• السنة الدراسية الاولى / الفصل الدراسي الأول

1- قواعد السلوك القضائي ومعايير التفتيش

خصصت هذه المادة لتعريف الطلبة بالمبادئ العالمية للسلوك القضائي ومنها مبادئ بانجلور العالمية وكذلك تعريفهم بمدونة قواعد السلوك القضائي للوقوف على أهم المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها القضاء العادل وهي (الاستقلال، الحياد، المساواة، النزاهة، الكفاءة والاجتهاد، الكياسة واللياقة...)، وتعرض هذه المادة كيفية التعامل مع الخصوم، وكيفية التعامل مع الخلافات التي قد تنشأ بين الخصوم، ومهارات التواصل في قاعة المحكمة، ما يمتنع على القاضي أن يقوم به حفاظا على هيبة القضاء، الصفات التي يجب أن يتحلى بها القاضي للمحافظة على هيبة القضاء داخل وخارج المحكمة. ودور واثرا الاجتهاد في إحقاق العدالة، كما تبحث هذه المادة معايير التفتيش القضائي وكيفية تحسين الاداء.

تعتمد المادة اعتمادا كلياً على مشاركة الطلبة من خلال لعب أدوار تمثل الممارسات الخاطئة وكيفية تصويبها وتحليل انطباعات الجمهور والخصوم عند وقوع هذه الممارسات. كما تتضمن عرض حالات واقعية من التفتيش القضائي لتحليلها للوصول الى الممارسة الفضلى، كذلك إعداد تقارير وصفية من خلال الذهاب الى المحكمة ووصف الممارسات الايجابية والسلبية التي تتم في قاعات المحاكمة وكيفية فهم الممارسات من قبلهم كجمهور ومن ثم اقتراح طرق لتحسين الممارسات بما يكفل تحقيق ثقة الجمهور.

2- المهارات اللغوية في صياغة الأحكام والقرارات القضائية

هذه المادة هي متطلب سابق لمادة صياغة وتسبيب الأحكام القضائية والقرارات القضائية تهدف هذه المادة إلى إعداد الطلبة من حيث المهارات اللغوية لصياغة الأحكام واستخدام اللغة السليمة في ذلك تمهيدا لمادة صياغة وتسبيب الأحكام، كما تهدف إلى تأهيلهم في كيفية استخدام اللغة من الناحية القضائية وكيفية التعبير وإيصال الفكرة القانونية بكل وضوح وبما يتناسب مع العمل القضائي.

تعتمد هذه المادة على التطبيقات العملية من خلال عرض قرارات المحاكم وكيفية تجويدها من حيث الصياغة واللغة وتمكين الطلبة من إعداد قرارات وصياغتها والتدريب عليها.

3- تطبيقات عملية في قانون البينات

تهدف هذه المادة الى تطوير قدرات الطلاب من حيث التعامل مع طرق الاثبات في الدعوى وتمكينهم من تحديد البينات الواجب قبولها في الاثبات والتي لا يتوجب قبولها وأسباب ذلك، وبيان عبء إثبات الوقائع المطروحة على ضوء طبيعتها وإجابة الخصم على لائحة الدعوى ودفع واعتراضات أطراف الدعوى على البينات المقدمة من حيث التسليم أو المنازعة بالإضافة الى كيفية صياغة القرارات المتعلقة بشأن قبولها ورفضها، واستعراض كيفية الاثبات في الدعاوى الناشئة عن إنكار التوقيع في الدعاوى التنفيذية وكذلك تحديد الادوار في تقديم البينة وعبء الاثبات وربط القواعد المتعلقة بالبينات مع إجراءات الدعوى من حيث الاعتراضات والرد عليها، كما تركز المادة على وسائل الاثبات (الأدلة الكتابية، الشهادة، القرائن، الاقرار، المعاينة والخبرة، واليمين) كما تركز على كيفية التعامل مع انواع اليمين ومتى يتوجب على المحكمة توجيهها من تلقاء ذاتها أو افهام الخصم ان من حقه توجيهها وكيفية صياغة اليمين وفقا لأنواعها وردها متى كان ذلك قانونيا والرجوع عنها، والتعرف كذلك على اليمين المتممة وشروط توجيهها وبيان أنواع اليمين المتعلقة بالنظام العام كيمين الاستظهار واستحقاق ورد المبيع لعيب فيه، وبيان الاحكام الخاصة بيمين عدم كذب الاقرار والتعرف على بعض البينات ذات الطبيعة الخاصة كالرسائل والبرقيات والبريد الالكتروني ودفاتر التجار والبينة تحت يد الغير والبينة تحت يد الخصم وكيفية التعامل معها وما هي شروط قبولها مع مراعاة قانون المعاملات الالكتروني وكيفية التعامل مع وزن البينات في قرار الحكم النهائي بما يظهر مبدأ حياد القضاء من خلال القضايا العملية التي تعرض ويتم تصميمها خصيصا لذلك.

المادة عبارة عن تطبيقات عملية في قانون البينات من خلال عرض قضايا متنوعة من اختصاصات مختلفة (كقضايا العمل والايجار وغيرها).

4- تطبيقات عملية في القانون المدني (1) / مصادر الالتزام والمسؤولية العقدية

تهدف هذه المادة الى دراسة مختلف مصادر الالتزام من خلال النظرية العامة للعقد والتصرف الانفرادي والفعل الضار والفعل النافع والقانون وشروط قبول دعوى المسؤولية العقدية والتقصيرية والتميز بينهما ومدى جواز الجمع بينهما كما تهدف المادة الى التعرف على صور المسؤولية عن الفعل الضار وكيفية اثباتها وعلى من يقع عبء الاثبات وكذلك التعرف على صور الفعل النافع كالاثراء بلا سبب والفضالة وقبض غير المستحق وقضاء دين الغير وشروط قبولها وكذلك التعرف على أنواع الضمانات المترتبة على كل نوع واسس تقدير التعويض ونطاقه وسلطة المحكمة في تكييف النزاع المطروح أمامها وتحديد النصوص القانونية الواجبة التطبيق دون التقيد بالاوصاف التي يسبغها الخصوم على وقائع الدعوى ،ودراسة الاركان والشروط العامة لكل مصدر من خلال عرض وتحليل النصوص القانونية والتطبيقات القضائية المتعلقة بها.

تركز المادة على تطبيقات عملية من خلال عرض قضايا تدخل ضمن الاختصاص الصلحي وعرض هذه القضايا للنقاش وعرض المسائل المتعلقة بها وكيفية التعامل معها من خلال المحاكمات الصورية وإبراز قرارات المحاكم والاستقرار القضائي بشأنها.

5- تطبيقات عملية في قانون العقوبات (1) الجنح التي تدخل ضمن اختصاص محاكم الصلح.

تركز هذه المادة على القواعد العامة في قانون العقوبات و ذلك من خلال تطبيقها على الجرائم التي تدخل ضمن الاختصاص الصلحي سواء في قانون العقوبات أو القوانين الخاصة وتشمل (الايذاء المقصود والايذاء غير المقصود، والتسبب بالوفاة، والأخطاء الطبية، والتهديد، والجرائم الالكترونية، وجرائم الاتصالات، والذم والقدح والتحقير، والاعتداء على العرض والشرف، وتسليم المجرمين الفارين، والاتجار بالبشر، والجرائم الواقعة على الأسرة (العنف الأسري، الزنا، افساد الرابطة الزوجية، إجراء مراسم زواج خلافاً للقانون، والتعدي على حراسة قاصر، وإهمال العناية بقاصر، وترك قاصر وتعرض حياته للخطر، والحض على الفجور والتعرض للأخلاق العامة)، واجهاض المرأة لنفسها قصداً أو اجهاضها من آخر برضاها، وإهانة الشعور الديني، والتحريض أو التدخل في الانتحار، وحجز الحرية، وخرق حرمة المنازل، وإحداث عاهة دائمة، وخطف أنثى أو ذكر بالتحايل، وخرق الحياة الخاصة، ومخالفة قانون الانتفاع بأعضاء جسم الانسان، ومخالفة قانون الانتفاع بعيون الموتى، ومخالفة قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

كما تهدف المادة إلى التركيز على الجرائم الواقعة على الأخلاق العامة الواردة في قانون العقوبات التي تدخل ضمن الاختصاص الصلحي وتشمل (قيادة أنثى للبغاء، وعرض فعل مناف للحياء، ومداعبة منافية للحياء، وفض البكارة بقصد الزواج خداعاً، والعيش على ما تكسبه انثى من البغاء، والتصرف بشكل منافي للاداب في محل عام، واستعمال بيت مستأجر للبغاء، وتأجير منزل للبغاء عن علم من المالك أو الوكيل، واعتياد ممارسة البغاء، وإدارة بيت للبغاء أو العمل به، وإدارة محل للمقامرة، وإدارة محل يتعاطى بيع ونشر المواد البذيئة، والتواجد في محل للمقامرة، ونقض الصيام في رمضان علناً، ودخول رجل متنكر بمكان خاص بالنساء.

كما تهدف المادة إلى التركيز على الجرائم الواقعة على السلامة العامة الواردة في القوانين الأخرى الخاصة التي تدخل ضمن الاختصاص الصلحي وتشمل (الأسلحة والذخائر وإطلاق العيارات النارية، وحمل وحياسة الدوات الحادة والخطرة على السلامة العامة، ومخالفة قانون الغذاء، ومخالفة قانون المواصفات والمقاييس، ومخالفة قانون الصحة العامة، ومخالفة قانون الدواء والصيدلة، ومخالفة قانون حماية المستهلك)، مع التأكيد على كيفية التعامل مع قضايا جنحوية لها أثر كبير في المجتمع وكيفية التعامل معها.

هذه المادة عبارة عن تطبيقات عملية من واقع القضايا التي يتعامل معها قضاة الصلح ويتم عرض المادة بطريقة تهدف الى التعامل العملي معها من خلال تصميم القضايا ومن خلال المحاكمات الصورية .

6- تطبيقات عملية في أصول المحاكمات الجزائية (1) تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح / جزاء.

تهدف هذه المادة الى تعريف الطلاب بكيفية التعامل مع دعوى الحق العام وفقا لطريقة اتصالها مع المحكمة، وبيان كيفية اتصال محكمة الصلح بدعوى الحق العام، وإجراءات التحقيق (الاولي والابتدائي) والاجراءات المتبعة في التحقيقات وفن أصول التحقيق ، وأساليب طرح الاسئلة بطريقة تحقق العدالة، وكيفية التعامل مع قرار الاحالة الصادر من المدعي العام وكيفية التعامل مع بيانات النيابة العامة، ومراعاة مبدأ شخصية وعينية الدعوى، وبيان حالات إعادة الدعوى الى المدعي العام لاجراء المقتضى القانوني فيما يخص الاختصاص او اضافة جرم جديد او تعديله او لغايات الإحالة في الجرائم التي تزيد عقوبتها عن الحد الصلحي، أو لغايات تحديد المراكز القانونية.

حالات سقوط الدعوى الجزائية ، عوارض الاهلية، وقف تنفيذ العقوبة قبل وبعد إصدار الحكم .
والتعريف بإجراءات المحاكمة أمام قاضي الصلح وفقا لقانون محاكم الصلح، ومعالجة التبليغات وكيفية التعامل مع بيانات النيابة العامة من حيث القبول الشكلي والموضوعي، وإمكانية تفعيل نص المادة 1/175 من قانون أصول المحاكمات الجزائية (عدم وجود قضية)، وكيفية التعامل مع البيانات الدفاعية من حيث القبول الشكلي والموضوعي والمناقشة في الافادة الدفاعية، وتفعيل نص المادة 2/162 من قانون أصول المحاكمات الجزائية (دعوة شاهد تراه المحكمة ضروريا لظهار الحقيقة)، ومعالجة اجراءات التوقيف واخلاء السبيل والاختفاء الاجرائية المتكررة والاجراء الصحيح مع الحرص والتأكيد الدائم على المسلكيات القضائية الواجب اتباعها وفقا لقواعد السلوك القضائي. بالاضافة الى طرق الاثبات في القضايا الجزائية.

هذه المادة تعتمد على التطبيقات العملية من خلال لعب الادوار و وضع السيناريوهات وتصميم القضايا التي تخدم الهدف المرجو منها خصوصا في مرحلة التحقيق وإجراء المحاكمات الصورية وإبراز السلبيات في المحاكمات وكيفية معالجتها و كيفية تدعيم الايجابيات في الاجراءات بما يخدم العدالة ويحقق ثقة الجمهور.

7- تطبيقات عملية في اصول المحاكمات المدنية (1) تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح / حقوق

تناول هذه المادة مفاصل الاجراءات في الدعوى المدنية ، الدعاوى العادية والدعاوى المستعجلة ، تقدير قيمة الدعوى والرسم الواجب استيفائه عنها وعن الطلبات المرتبطة بها، والتعرف على الرسوم المقررة وفقا للقوانين الخاصة كرسوم طوابع الواردات، التحقق من استيفاء لائحة الدعوى للشكليات المطلوبة والتحقق من صحة التوكيل، الرقابة على التبليغات ، الخصومة والاختصاص والطلبات المستعجلة ومباشرة اجراءات الدعوى والغياب والحضور، مع التركيز على الاجراءات امام محاكم الصلح، طلبات رد الدعوى قبل الدخول في الاساس والدفع وكيفية التعامل معها من حيث الاجراءات، الرقابة على المدد القانونية وفق تقسيمات الدعوى أعلاه. البينات وتقديرها مع ضرورة الربط بين مادة البينات و الاجراءات، توضيح الدعوى، ووقف السير بالدعوى وحالاتها، كيفية التعامل مع اللوائح المعدلة ، عزل الوكلاء وانسحاب الوكيل من الدعوى، حالات اسقاط الدعوى وكيفية اصدار القرار فيها، المصالحة وتثبيت الصلح وكيفية الإحالة الى الوساطة، حجية الاحكام الجزائية امام القضاء المدني، دور قائمة التحقق في السيطرة على اجراءات الدعوى، إصدار الاحكام والشروط الشكليات، الاخطاء الاجرائية والشكليات المتكررة وكيفية تفاديها. ضبط الجلسات وادارتها مع الحرص والتأكيد الدائم على المسلكيات القضائية الواجب اتباعها وفقا لقواعد السلوك القضائي.

تعتمد هذه المادة على التطبيقات العملية من خلال لعب الادوار و وضع السيناريوهات وملفات قضائية مصممة خصيصا لتحقيق الهدف المرجو وكذلك أحدث قرارات التمييز المتعلقة بها والاستقرار القضائي بشأنها، وإجراء المحاكمات الصورية وإبراز السلبات في المحاكمات وكيفية معالجتها و كيفية تدعيم الايجابيات في الاجراءات بما يخدم العدالة ويحقق ثقة الجمهور.

8- مهارات الاتصال والتواصل

تتناول هذه المادة الأدوات اللازمة لتمكين الطلبة معرفياً ومهارياً وسلوكياً في الموضوعات المتعلقة بالصحة النفسية والتقييم الذاتي والتكيف الايجابي وكيفية التعامل مع الضغط النفسي في العمل والتخطيط وحل المشكلات وصولاً الى التواصل الفعال وإدارة الوقت والتفكير الابداعي ومهارات اتخاذ القرارات، هذا مع التأكيد على أهم المعوقات غير المرئية في العمل والمرتبطة بالجندر، مع اكساب الطلبة مهارات التعامل في قاعة المحاكمة، وكذلك إدارة الغضب والمهارات التوكيدية والاصغاء الفعال وعدم اللجوء الى معيقات التواصل.

9- لغة أجنبية انجليزية أو فرنسية (مستويات 1+2+3)

تهدف هذه المادة الى تزويد الطلاب بوسائل وأدوات تساعد في الوصول الى المعلومة وتفتح أمامهم آفاق المعرفة من خلال الاطلاع على المراجع الاجنبية والممارسات الفضلى في الانظمة القضائية المختلفة والذي لن يتم الا من خلال التعمق بإحدى اللغتين.

يعتمد كسب المهارة في هذه اللغات على طريقة تشجع الطلاب على التواصل باللغة المعنية من خلال القراءة والاستماع والحديث والكتابة. من خلال التطبيق العملي للغة ومن خلال لعب الادوار وغيرها.

السنة الدراسية الاولى / الفصل الدراسي الثاني

10- تطبيقات عملية في القانون المدني (2) أحكام الالتزام

تهدف هذه المادة الى التعريف بآثار الالتزام من حيث وجوب تنفيذ الالتزام ووسائل تنفيذه بالوفاء او بما يعادل الوفاء- الوفاء الاعتيادي والمقاصة واتحاد الذمتين - و أنواع التنفيذ الجبري وأنواع التنفيذ (الاختياري/ الجبري/ العيني او بطريق التعويض) والتعرف على التعويض الاتفاقي –الشرط الجزائي- من حيث شروطه واثباته وجواز التعديل فيه والوسائل المشروعة لحماية التنفيذ(كالدعوى غير المباشرة، دعوى الصورية، دعوى البوليصة والحجر على المدين المعسر وحق الاحتباس) كما تتعرض المادة الى أوصاف الالتزام (التضامن بين المدينين – والتضامن بين الدائنين) والتصرفات المشروطة بالتعليق كالشرط والاجل كذلك تهدف الى التعريف بانتقال الحق واسباب انقضائه وحالات انحلال العقد والتفرقة بين الفسخ والانفساخ وشروط القوة القاهرة ونظرية الظروف الطارئة والاثار المترتبة عليها قانونا.

تركز المادة على تطبيقات عملية من خلال عرض قضايا تدخل ضمن الاختصاص الصلحي وعرض هذه القضايا للنقاش وعرض المسائل المتعلقة بها وكيفية التعامل معها من خلال المحاكمات الصورية وتصميم قضايا لتوضيحها وإبراز قرارات المحاكم والاستقرار القضائي بشأنها.

11. تطبيقات عملية في قانون العقوبات (2) الجنج التي تدخل ضمن اختصاص محاكم الصلح

تركز هذه المادة على القواعد العامة في قانون العقوبات وذلك من خلال تطبيقها على الجرائم التي تدخل ضمن الاختصاص الصلحي سواء في قانون العقوبات أو القوانين الخاصة وتشمل الجرائم الاقتصادية، والمعاملات الالكترونية والأوراق المالية، وجرائم التعدي على العلامات التجارية وعلامات البضائع، وجرائم غسل الأموال، والاحتيال، والسرقه، وشراء الأموال المسروقة، وسرقه المركبات، وبيع وشراء مركبة مسروقة أو أجزائها ولو خارج دائرة الترخيص، وكتفم اللقائط، والشيكات، واغتصاب التوقيع، واساءة الائتمان، وجرائم الاعتداء على المياه والكهرباء وشبكات الاتصالات والنقل، والتنقيب والاتجار بالآثار، والاحتيال على الدائنين، والحاق الضرر بمال الغير، واضرام الحرائق، والتسول، وجمع التبرعات بإدعاء كاذب، وجمع تبرعات لجمعيات غير مشروعة، والتنقل من مكان الى آخر لجمع الصدقة والاحسان، وهدم بناء الغير، والتسبب بحرق أشياء الغير دون قصد، وابتزاز شخص لكي يحمله على جلب منفعة غير مشروعة، وابتزاز متعلق بحادث مروري، واستعمال أشياء الغير بدون حق، واستعمال مركبة دون إذن مالكها أو صاحب الحق في استعمالها، وإخفاء أشياء الغير المتحصلة من جناية أو جنحة، وإخفاء معلومات تتعلق بملكية البيع أو المرهون، والتدخل في مفاوضة مالك المركبة المستولى عليها أو المساعدة في الحصول على منفعة من هذا الجرم، والتسبب بإلحاق الضرر المادي الناجم عن الحريق، والدخول للاماكن الخاصة عن طريق الكسر أو العنف، ومخالفة قانون الجمعيات، واستيفاء الحق بالذات، والغش في نوع البضاعة، والغش في ماهية الشيء أو كميته، والغش اضراراً بالدائنين، ورمي السيارات والأبنية بالحجارو الأقذار، والتعدي على المزروعات والحيوانات وآلات الزراعة، وغصب العقار، ومخالفة قانون الزراعة، ومخالفة قانون البيئة.

هذه المادة عبارة عن تطبيقات عملية من واقع القضايا التي يتعامل معها قضاة الصلح ويتم عرض المادة بطريقة تهدف الى التعامل العملي معها من خلال تصميم القضايا ومن خلال المحاكمات الصورية .

12. تطبيقات عملية في قانون أصول المحاكمات الجزائية (2) وأصول قواعد الاثبات الجزائية

تهدف هذه المادة الى تمكين الطلاب في الاجراءات من حيث (كيفية التعامل مع بطلان الاجراءات، البينات ، واجراءات سماع الشهود بما فيهم منظمي الضبوطات، اصدار القرارات الاعدادية، كيفية التعامل مع القضايا حسب نوعها (احتيايل ، شيكات ، تزوير وغيرها)، والتعرض الى قواعد الاثبات بشكل تفصيلي مراعاة وجود قواعد اثبات واجراءات خاصة بكل نوع من القضايا المنصوص عليها قانون أصول المحاكمات الجزائية، إجراءات الخبرة وتحديد مهمة الخبراء(الكشف، المضاهاة والاستكتاب، الخبرات الطبية ، الفنية المحاسبية ... وغيرها)، وكيفية وزن تقرير الخبرة على الوجه الامثل، وإجراء خبرة فنية جديدة في حال عدم اعتماد تقرير الخبرة، واجراءات التعامل مع الادعاء بالحق الشخصي لاسيما اتباع قواعد الاثبات الخاصة به ومعالجة الادعاء بالحق الشخصي بعد شمول دعوى الحق العام لشموله بقانون العفو العام ومراعاة آخر الاجتهادات القضائية بهذا الخصوص، وحالات سقوط دعوى الحق العام وكيفية التعامل مع الادعاء بالحق الشخصي المتعلق بها ، وتقديم طلبات الاغفال وتصحيح الاخطاء المادية في قرارات الأحكام استنادا لنص المادة 168 من قانون أصول المحاكمات المدنية.

إن هذه المادة تعتمد على التطبيقات العملية من خلال لعب الادوار ووضع السيناريوهات وتصميم القضايا التي تخدم الهدف المرجو منها وإجراء المحاكمات الصورية وإبراز السلبيات في المحاكمات وكيفية معالجتها وكيفية تدعيم الايجابيات في الاجراءات بما يخدم العدالة ويحقق ثقة الجمهور.

13. تطبيقات عملية في قانون أصول المحاكمات المدنية (2)، وأصول قواعد الاثبات المدنية

تهدف المادة الى تمكين الطلاب من الالمام في الاجراءات المستعجلة والوقوتية من حيث تحديد المسائل التي تدخل ضمن اختصاص قاضي الامور المستعجلة والتفرقة ما بين الاختصاص الولائي والنوعي للقضاء المستعجل وشروط قبولها وكيفية التعامل مع انواع المسائل الوقوتية ك (الحجز التحفظي، منع السفر، وقف تنفيذ القضايا الاجرائية، سماع شاهد يخشى فوات سماع شهادته ، تعيين القيم وغيرها...) والرسوم الواجب استيفائها ، وكذلك التركيز على الاجراءات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية من حيث اجازة سماع البيئة الشخصية واجراءات سماع الشهود واجراءات توجيه اليمين واجراءات انتخاب الخبراء وتحديد مهمتهم ، وكيفية تقديم الادعاء المتقابل واجراءات قبوله والسير به مع الدعوى الاصلية ، وطلبات الادخال والتدخل والطلبات العارضة وكيفية التعامل معها ومتى يستوجب دفع الرسوم عن تلك الطلبات وغير ذلك مع ضرورة التعرض لقانون البينات أينما كان ذلك ممكناً.

إن هذه المادة تعتمد على التطبيقات العملية من خلال لعب الادوار ووضع السيناريوهات وتصميم القضايا التي تخدم الهدف المرجو منها وإجراء المحاكمات الصورية وإبراز السلبيات في المحاكمات وكيفية معالجتها و كيفية تدعيم الايجابيات في الاجراءات بما يخدم العدالة ويحقق ثقة الجمهور.

14. أصول التفسير القانوني

تتناول هذه المادة بيان ماهية التفسير القانوني، من حيث تحديد مفهومه وتمييزه عما يختلط به من مصطلحات مثل (التأويل ، التكييف) للوقوف على حدود التفسير، وكذلك بيان الأهمية العلمية والعملية للتفسير من حيث الكشف عن مضمون النصوص ومعانيها ورفع التعارض بينها وتجليه ما يكتنفها من غموض.

كما تتناول مبررات ودواعي التفسير ومذاهبه وأنواع التفسير من حيث مصدره وطرق التفسير مع التركيز على التفسير التشريعي ودور الديوان الخاص لتفسير القوانين. وبيان دور المحاكم وسلطة القاضي في مجال تفسير القانون. الاختصاص الحصري للمحكمة الدستورية لتفسير الدستور. و تتناول هذه المادة تفسير العقود استنادا للقواعد العامة الواردة في القانون المدني والمذكرات الإيضاحية ومجلة الأحكام العدلية وشرحها وبيان سلطة القاضي في هذا الشأن.

على أن يتم ذلك كله من خلال التطبيقات العملية وعرض نماذج من الاجتهادات القضائية والقرارات التفسيرية مع إبراز حدود رقابة محكمة التمييز على التفسير بنوعيه (القانون والعقود). كما يتم ذلك من خلال تمكين الطلبة من خلال المشاركة في إعطاء المحاضرة حول التفسير وكيفية تعامل المحكمة معه من خلال عرض قضايا ومشاركة الطلاب الآخرين في النقاش.

15. صياغة وتسبيب الاحكام والقرارات القضائية

تتركز هذه المادة على تطوير قدرات الطلبة في صياغة الاحكام موضوعيا وتسبيبها وكيفية بناء القرار القضائي ومتطلباته الشكلية ، كيفية تعامل القرار القضائي مع المسائل الشائكة كالدفع والطلبات و الادعاء المتقابل و ادخال الشخص الثالث في الامور المدنية ، وكذلك كيفية التعامل مع الادعاء الشخصي في القرار النهائي سواء اسقطت دعوى الحق العام أم لم تسقط وكيفية تناول الاركان الموضوعية للجرائم في الامور الجزائية، كذلك كيفية صياغة الاحكام المتعلقة بالامور المستعجلة وذلك من خلال اختيار قضايا متنوعة تتراوح بين البسيطة والمعقدة لغايات بناء المهارة لديهم.

كما تتضمن المادة تناول الاخطاء الشائعة والمتكررة في القرارات من خلال مناقشة القرارات التمييزية المتعلقة بهذا الامر وبيان مدى خطورة عدم التزام القاضي بالامور الشكلية والموضوعية في القرار القضائي واثره على العدالة وطول أمد الاجراءات.

كما تعرض المادة الى أثر التقييد بقواعد السلوك القضائي من حيث الاستقلال والمساواة ، النزاهة والحياد و الكفاءة والاجتهاد أثناء صياغة القرار خصوصا في التسبيب واثر ذلك على ثقة الجمهور بالقضاء. ربط الشروط الواجب توفرها في الاحكام القضائية مع معايير التفتيش القضائي.

هذه المادة تطبيقات عملية من خلال عرض قرارات تخلو من العناصر الرئيسية للقرار القضائي والطلب الى الطلاب باستكشافها ومن ثم معالجتها بما يضمن صدور قرار قضائي نزيه ومحيد ومستقل.

16. العقوبات المجتمعية وبدائل التوقيف

تهدف هذه المادة إلى دراسة أحكام العقوبات المجتمعية وشروطها بحسب أحكام المادة 54 مكررة ثانياً من قانون العقوبات وكيفية تطبيقها على أرض الواقع، وآلية التعاون مع الجهات المعنية في هذا المجال، وفي حال عدم تنفيذها كيفية الرجوع إلى تنفيذ العقوبة، مع مراعاة الاجتهادات القضائية المتعلقة بالعقوبات المجتمعية.

كما تهدف المادة إلى دراسة بدائل التوقيف وأحكامها وفقاً لأحكام المادة 114 مكررة من قانون أصول المحاكمات الجزائية والاجتهادات القضائية المتعلقة ببدائل التوقيف.

17. تطبيقات عملية في القانون المدني (3) العقود المسماة

هذه المادة هي عبارة تطبيقات عملية لتمكين الطلاب من التعرف على أهم العقود خصوصاً التي يتركز عليها العمل القضائي ومنها الوكالة ، الكفالة، عقد البيع ، المقاولات، العمل، الايجار، القروض، الشركات وما يميزها عن غيرها من العقود والتعرف كذلك على اركان كل عقد وخصائصه واثاره واهم الدفعوع التي تثار في كل نوع من هذه العقود.

في هذه المادة يتم طرح هذه العقود من خلال المحاكمات الصورية والمرافعات فيها والتي تبين اهمية هذه العقود ومن ثم عرضها للنقاش، كذلك تعرض قضايا ويتم مناقشتها من خلال طرح قرارات محكمة التمييز التي تتعلق بها.

18. تطبيقات عملية في قانون العقوبات (3) الجرح التي تدخل ضمن اختصاص محاكم الصلح

تركز هذه المادة على القواعد العامة في قانون العقوبات و ذلك من خلال تطبيقها على الجرائم التي تدخل ضمن الاختصاص الصلحي سواء في قانون العقوبات أو القوانين الخاصة وتشمل (الفساد، والاختلاس، واستثمار الوظيفة، والرشوة، والاعتداء على الموظفين ومقاومة رجال الأمن العام، وإساءة استعمال السلطة، وتهاون الموظف في واجبات الوظيفة، والكسب غير المشروع، و ذم وقدح وتحقير موظف أو جهة رسمية، وتحقير دولة أجنبية أو جيشها أو رئيسها أو وزرائها، وانتحال الصفات، والاعتداء على أراضي وأملاك الدولة، ومخالفة قانون أعمال الصرافة، ومخالفة قانون البنوك، ومخالفة قانون رخص المهن لمدينة عمان، ومخالفة قانون رخص المهن، ومخالفة قانون منع الجرائم، ومخالفة قانون الإقامة وشؤون الأجانب، ومخالفة قانون العمل، ومخالفة قانون الضمان الاجتماعي، ومخالفة قانون الصناعة والتجارة، وتخريب الطرق العامة والمواصلات والجسور والمنشآت العامة، والهدم والتخريب في أموال الدولة، وإذاعة أنباء كاذبة تنال من هيبة الدولة ومكانتها، ودخول المملكة أو الخروج منها بطريقة غير مشروعة، وفض الاختتام الموضوعية بأمر السلطة العامة، ومخالفة قانون نقابة المحامين، ومزاولة المهنة خلال مدة الإيقاف أو بعد الشطب، وإفشاء الأسرار، ومخالفة قانون السياحة، وتعاطي حرفة مصنفة بدون رخصة، وتقديم خدمات بريدية بدون ترخيص، وممارسة مهنة محظورة وكانت الإيرادات غير محددة، وإخفاء شخص ارتكب جناية قصداً، ومناجاة الأرواح، وإطالة اللسان، وإثارة النعرات الطائفية والعنصرية والمذهبية، والسكر المقرون بالشغب، والاخلال بالطمأنينة العامة، وإغلاق الراحة العامة، والاشتراك في تجمهر غير مشروع، والاعتداء على المقابر، ورمي القاذورات في الطريق العام، والانتساب لعضوية جمعية غير مشروعة أو شغل وظيفة فيها، ومخالفات قانون السير، وزحم طريق المارة، وشغب الملاعب، وهدم وتخريب المنشآت المشيدة للانتفاع بالمياه العمومية).

كما تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول الجرائم الواقعة على الإدارة القضائية الواردة في قانون العقوبات أو القوانين الأخرى الخاصة التي تدخل ضمن الاختصاص الصلحي وتشمل (شهادة الزور، واليمين الكاذبة، والافتراء في جناية أو جنحة، واختلاق الجرائم، والهوية الكاذبة، والفرار من الحفظ القانوني، والامتناع عن تنفيذ حكم قضائي، وتحقير محكمة أو قاض في منصة الحكم، ونشر أخبار من شأنها التأثير على قاضي أو شاهد، وإحداث سلوك شائن أو ضجيج أثناء المحاكمة، وإبداء حركات تعيق المحكمة، وإخفاء أو إتلاف مستند ضروري في إجراءات قضائية، والخبرة الكاذبة، وإتلاف الوثائق المودعة في دواوين المحاكم والمستودعات، وإهمال موظف بإبلاغ السلطة العامة عن جريمة علم بها).

وتتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول الجرائم الواقعة على الثقة العامة الواردة في قانون العقوبات أو القوانين الأخرى الخاصة التي تدخل ضمن الاختصاص الصلحي وتشمل (مخالفة قانون الانتخاب لمجلس النواب، والتزوير واستعمال مزور، والمصدقة الكاذبة، وتزوير جواز سفر، وتزوير هوية الأحوال المدنية، والاحتفاظ ببطاقة شخصية أو دفتر عائلة بصورة غير مشروعة، وحياسة جواز أو وثيقة سفر بصورة غير مشروعة، وإعطاء البطاقة الشخصية أو دفتر العائلة للغير لاستعمالها أو رهنها مقابل منفعة، واستعمال علامات رسمية لغرض غير مشروع، وتقليد ختم أو ميسم أو علامة أو مطرقة خاصة بإدارة عامة).

هذه المادة عبارة عن تطبيقات عملية من واقع القضايا التي يتعامل معها قضاة الصلح ويتم عرض المادة بطريقة تهدف الى التعامل العملي معها من خلال تصميم القضايا ومن خلال المحاكمات الصورية .

تهدف هذه المادة الى تمكين الطلاب من التعامل مع القضايا العمالية من خلال عرض قضايا المنازعات العمالية يتم فيها التفريق بين عقد العمل والعقود المشابهة لغايات تحديد الاختصاص، والتمييز بين اختصاص محكمة الصلح بنظر القضايا العمالية وسلطة الاجور. تحديد الفئات المستثناه من تطبيق قانون العمل عليها وبيان القوانين التي تنطبق عليها، التعريف بعقد العمل الفردي ومدى سلطة المحكمة في تفسير عقود العمل الفردي، حقوق كل من العامل ورب العمل مع التركيز على طرق اثبات الحقوق العمالية وبيان حالات فصل العامل وفسخ عقد العمل والتزامات العامل تجاه رب العمل، تغير رب العمل وحالات الدمج وأثرها على القضايا العمالية من حيث الخصومة، تحديد انواع الحقوق العمالية والقيام بتمارين عملية في كيفية احتسابها، مفهوم الاجر وقرارات ديوان تفسير القوانين بهذا الخصوص. الاثبات في القضايا العمالية وكيفية التعامل مع طرق الاثبات الخاصة فيها، اصابات العمل وتحديد الجهة المسؤولة في التعويض عنها ، الاخطاء الشائعة والمتكررة في النزاعات العمالية وذلك ليتم تفاديها مستقبلا، كيفية تفعيل الوساطة من خلال تشجيع الخصوم في القضايا العمالية على اللجوء اليها.

بالاضافة الى عرض القضايا المتعلقة بالحقوق العمالية يتم تصميم محاكمات صورية تبين كيفية التعامل مع هذه القضايا وعرض أحدث قرارات التمييز بهذا الخصوص ومناقشتها. لعب أدوار حول كيفية تشجيع الخصوم على اللجوء الى الوساطة لحل المنازعات العمالية وكيفية اختيار القضايا التي تصلح لهذه الغاية لتخفيف العبء عن المحاكم و للهيئة التدريسية الاستعانة بخبير وسيط من القضاة في الوساطة القضائية لبيان كيفية ذلك.

20. تطبيقات عملية في التشريعات التجارية والمالية والمصرفية.

تتناول هذه المادة العمليات المصرفية التي تدخل في اختصاص قاضي الصلح كالحسابات المصرفية (الحساب الجاري ، الجاري مدين) وعقود القرض و جدولة الدين وبطاقات الائتمان، الكفالات البنكية وغيرها، ويتم التعريف بها من خلال تطبيقات عملية تتضمن اطلاعهم على نماذج هذه العقود ومن خلال تصميم قضايا بشأن الإشكالات التي تثار حولها وكيفية اتخاذ الاجراءات المستعجلة بشأنها في حال تقديم طلب بذلك.

كما تتناول هذه المادة القضايا التجارية التي تدخل ضمن الاختصاص الصلحي من خلال التعريف بماهية الأعمال التجارية ، الاسم التجاري، العلامة التجارية وما يتعلق بها من حماية محلية ودولية والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية بشأنها إن وجدت ، الاوراق التجارية والمشاكل المتعلقة بها وعرض نماذج تتضمن اشكاليات عملية تتعلق بها وكذلك الاجتهادات القضائية التي بحثتها والاستقرار القضائي بشأنها وكذلك بيان إجراءات الحماية الوقائية (الامور المستعجلة) المتعلقة بكل منها إذا قدم طلب بشأن ذلك وماهية الاجراءات المتبعة في ذلك.

لمدرس المادة الاستعانة بخبير من أجل إطلاع الطلبة على كيفية التعامل العملي بهذه المعاملات.

21. تطبيقات عملية في الطب الشرعي

الطب الشرعي والأنظمة الطبية المختلفة، التقارير الطبية القضائية وكيفية تطويرها للمساعدة في تكييف القضايا الجزائية والمدنية وشرح الاجراءات الاساسية الواجب اتباعها والتي تشكل مبادئ عامة في التعامل مع الحالات الطبية القضائية والتعامل مع تقارير الخبرة وتحليل المصطلحات الطبية، وتوحيد المفاهيم، خاصة في الحالات الطبية القضائية بمختلف أنواعها، كيفية مناقشة تقارير الخبرة المتعلقة بالحالات القضائية للوصول الى تقرير خبرة وافٍ يمكن الاستناد اليه في الحكم كما ستتناول مفهوم الموافقة على الفحص الطبي والاعتداءات الجنسية والوفاة.

22. منهجية البحث العلمي القانوني

إن أحد متطلبات الخطة الدراسية تقديم بحث في أحد الموضوعات القانونية المستحدثة ، ويتطلب ذلك تأهيل الطالب في كيفية البحث العلمي، وذلك من خلال تعريفه بمدارس البحث العلمي وكيفية جمع البيانات ، وتحليلها والوصول الى النتائج بالاضافة الى كيفية كتابة البحث العلمي وكيفية توثيق المراجع والتأكد على الأمانة العلمية.

يتضمن تدريس هذه المادة تكليف الطالب بإجراء أبحاث علمية لا تستند فقط الى المراجع المكتوبة وانما إجراء المقابلات والمشاهدة وغيرها من وسائل وذلك لتطوير الملاحظة والاستنباط.

23. ادارة الدعوى والوساطة كوسيلة بديلة لحل النزاعات

تتضمن المادة التعريف العملي بإدارة الدعوى واهميتها في السيطرة المبكرة على الدعوى وإجراءاتها وكيفية تشجيع أطراف الدعوى على الاستفادة مما تقدمه إدارة الدعوى من اختصار في الإجراءات كعقد مؤتمر التسوية للإتفاق على نقاط الاتفاق والاختلاف، وكذلك تقليص نقاط الاختلاف ووضع الجدول الزمني لسير الدعوى وأثره في اختصار الاجراءات واختصار امد التقاضي وكذلك التشجيع على إجراء الخبرة الفنية في القضايا التي يعتمد فيها فصل الدعوى على الخبرة الفنية كقضايا التأمين وذلك من خلال لعب الادوار.

كما تتضمن المادة التعريف العملي بالوسائل البديلة لحل النزاع كالوساطة و اهميتها في اختصار أمد التقاضي وسرعة حسم النزاع ومرونتها من حيث إجراءات حل النزاع والقواعد المطبقة عليها، كما تتضمن المادة التعريف بإجراءات الوساطة من حيث عرض الوساطة على المتقاضين وإصدار القرار العدادي بحالة الدعوى الى قاضي الوساطة والاجراءات المتبعة امام الوسيط وكذلك الإجراءات في حال التوصل الى اتفاقية الوساطة من خلال التصديق على اتفاقية الوساطة والحكم الصادر بها وحالات اعادة الرسوم القضائية والمهارات اللازمة في الوسيط القضائي لغايات حل النزاعات وذلك أيضا من خلال لعب الادوار.

24. تطبيقات عملية في الشركات المدنية والتجارية

تهدف هذه المادة الى :

- إعطاء فكرة موجزة عن أنواع الشركات التجارية والمدنية والتفريق بينهما.
 - الشخصية الاعتبارية للشركة والفرق بينها وبين المؤسسة الفردية وأثر ذلك في الخصومة.
 - أثر التخلف عن التقيد بإجراءات تسجيل الشركات - الشركة الفعلية.
 - التعريف ببعض أنواع الشركات المدنية كشركات المضاربة من حيث مفهومها والتزامات وحقوق كل من الشركاء فيها والاثار المترتبة عليها وعلاقة الغير بها وانقضاءها وهل تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولمن توجه الخصومة في هذا النوع من الشركات
 - إدارة شركة التضامن وعلاقة الشركاء ببعضهم البعض وبالغير.
 - التعريف بشركة المحاصة وعدم تمتعها بالشخصية الاعتبارية وعدم خضوعها لأحكام وإجراءات التسجيل.
 - إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة ومسؤولية مدير الشركة تجاه الشركة والشركاء فيها والغير عن ارتكابه أي مخالفة لأحكام قانون الشركات والأنظمة الصادرة بموجبه وعقد تأسيس الشركة ونظامها.
 - مسؤولية الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة.
 - أثر تحويل الشركات واندماجها وتملكها على الشخصية الاعتبارية للشركة ومسؤولية الشركاء عن الديون.
 - تسجيل الشركات الاجنبية العاملة في المملكة والشركات غير العاملة (شركات المقر والتمثيل)
 - تصفية الشركات والأحكام العامة للتصفية وما يترتب على صدور قرار التصفية.
- كما تتضمن المادة البحث في قضايا خلافات الشركاء و اخراج الشركاء والاجراءات الحجز التحفظي والتنفيذ على الحصص وإشكالات الخصومة التي تثيرها أنواع الشركات .
- هذه المادة يتم التعريف بها من خلال قضايا عملية تواجه القضاة وكذلك من خلال قرارات محكمة التمييز المتنوعة والاستقرار القضائي في القضايا التي تتناول الشركات.

25. تطبيقات عملية في حقوق الملكية الفكرية وقانون المنافسة غير المشروعة

تهدف هذه المادة الى دراسة الجرائم التعدي على حقوق الملكية الفكرية التي تدخل ضمن الاختصاص الصلحي وتتمثل بجرائم التعدي على العلامات التجارية وعلامات البضائع والطلبات المستعجلة في قضايا العلامات التجارية وكيفية نظرها واصدار القرار المستعجل وبيان اجراءات الطعن بالقرار الصادر في الطلب المستعجل، والتركيز على أنواع العلامات التجارية ونطاق الحماية الجزائية والمدنية للعلامات التجارية والعلامات التجارية المشهورة، والتطرق الى الاتفاقيات المعنية بحقوق الملكية الفكرية، وبيان صور التعدي على العلامات التجارية وعلامات البضائع وكيفية معالجة الحكم بالتعويض عن الضرر الناجم عن جرائم التعدي على العلامات التجارية وعلامات البضائع وتفعيل قرار مصادرة البضائع موضوع التعدي واتلافها أو تخصيصها لمنافع غير تجارية، ومراعاة الأسس المستقر عليها في اجتهادات محكمة التمييز الموقرة والمحكمة الادارية (العدل العليا سابقا) التي تحدد العناصر الرئيسة لتقرير مسألة التعدي والتشابه بين العلامة التجارية الاصلية والعلامة التجارية غير الأصلية.

كما تهدف الدراسة إلى التعريف بالمنافسة غير المشروعة والمعايير المتعلقة بتحققها وتطبيقاتها في مجال حقوق الملكية الفكرية والاجراءات القانونية المترتبة على أعمال المنافسة غير المشروعة وصور أعمال المنافسة غير المشروعة على العلامات التجارية والاساس القانوني لدعوى المنافسة غير المشروعة وشروطها والتعويض عن الضرر الناجم عن المنافسة غير المشروعة.

إن هذه المادة تعتمد على التطبيقات العملية من خلال وضع السيناريوهات وتصميم القضايا التي تخدم الهدف المرجو منها وإجراء المحاكمات الصورية وإبراز السلبيات في المحاكمات وكيفية معالجتها و كيفية تدعيم الايجابيات في الاجراءات بما يخدم العدالة ويحقق ثقة الجمهور.

26. تطبيقات عملية في قانون الأحداث

يشرح المساق باختصار المبادئ العامة في قانون الأحداث وكيفية التعامل مع الحالات الواردة وطبيعة القرار الواجب اتخاذه من القاضي من أجل الاحتفاظ مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الفضلى للحدث. وكذلك التطبيقات العملية في كيفية التعامل مع الأحداث من الجنسين. كما تتناول المادة ماهية العنف الاسري والحدث ونطاق مسؤوليته الجنائية وكيفية معاملته وتطبيق الجزاءات و / أو التدابير الخاصة به في ضوء التشريعات والمواثيق الدولية مع التركيز على اهم ما ورد في قانون الاحداث الجديد و دور قاضي تسوية النزاع والعدالة التصالحية وقاضي تنفيذ العقوبة واستخدام الوسائل البديلة للجزاءات السالبة للحرية واستعراض المبادئ الدولية الخاصة بالعدالة الجنائية للأحداث.

تعتمد هذه المادة اعتمادا كليا على القضايا المتنوعة المصممة لغايات إيصال المفاهيم وكذلك على المحاكمات الصورية لتمكين الطلبة من الاجراءات الخاصة المتعلقة بهذا النوع من القضايا.

27. قانون الحماية من العنف الأسري

تركز المادة على القواعد والأصول الواردة في قانون الحماية من العنف الأسري الخاصة بمعالجة الجرح المتعلقة بالأسرة مثل تحديد درجة القرابة ليتم خضوع النزاع لقانون الحماية من العنف الأسري، والفرقة ما بين الجرح والجنايات التي تخضع لأحكام القانون، واستحداث أمر تسوية النزاع من جهة غير قضائية وهي إدارة حماية الأسرة مع منح القضاء صلاحية المصادقة على التسوية المبرمة بين أفراد الأسرة الواحدة بعد إحالة ملف التسوية من إدارة حماية الأسرة إلى قاضي تسوية النزاعات الأسرية والمتضمن كافة الوثائق المطلوبة للمصادقة على إجراءات التسوية في حال توافر الشروط القانونية والموضوعية، ودراسة أوامر الحماية المنصوص عليها في المادة 16 من قانون الحماية من العنف الأسري وكذلك التدابير الملحقه بقرار المصادقة على التسوية.

28. تطبيقات عملية في قانون التنفيذ

تتناول هذه المادة التعريف بقانون التنفيذ ودائرة التنفيذ والسندات التنفيذية والاحكام العامة مع التركيز على الفرق بين مفهوم واثرا نكار الدين في قانون التنفيذ ما قبل تعديله بالقانون المعدل النافذ وبين مفهوم واثرا نكار التوقيع الذي نص عليه القانون النافذ ومنازعات واشكالات التنفيذ الوقتية والموضوعية والصعوبات المادية التي تعترض اجراءات التنفيذ ووسائل مواجهتها والطعن في القرارات الصادرة بالتنفيذ وايقاف التنفيذ والتنفيذ المعجل وبيان اثرا نكار التوقيع أو ادعاء الوفاء في الدعوى التنفيذية، وهل ينسحب انكار التوقيع في الدعوى التنفيذية على الدعوى الموضوعية ام يملك المنكر الرجوع عن انكاره واثرا ذلك.

يتم عرض المادة من خلال قضايا تنفيذية تتضمن مراحل التنفيذ وكيفية اصدار القرارات المتعلقة بها والطعون بالقرارات الصادرة وكيفية معالجة محكمة البداية بصفتها الاستئنافية للاجراءات وكذلك يتم من خلال هذه القضايا عرض اشكالات التنفيذ وكيفية التصدي لها. كما تتضمن المادة زيارة لدائرة التنفيذ للوقوف على الواقع العملي ومن ضمنها كيفية التعامل الكترونيا مع طلبات التنفيذ.

29. تطبيقات عملية في عقود ونظام التأمين الالزامي

يشرح المساق باختصار التعريف بعقد التأمين حسب مفاهيمه القديمة والحديثة والاسس التي يقوم عليها عقد التأمين بشكل عام و أقسام التأمين ، وعنصر المصلحة في كل من التأمين على الأشياء والأشخاص، وخصائص عقد التأمين و أبرامه إضافة الى آثار العقد والتزامات المؤمن والمؤمن له وفقا لعقد التأمين ومن أهم منازعات تأمين المركبات التي يعني بها هذا المساق هي:

- الصفة التعويضية في عقد التأمين
- التأمين الالزامي
- التأمين الشامل
- الحلول القانوني
- دعوى الرجوع
- أحكام الشروط الرضائية التي تتضمنها وثيقة التأمين
- اتجاهات محكمة التمييز في التوسع بصحة الشروط الرضائية في عقد التأمين الشامل وتضييق نطاق المادة (924) من القانون المدني
- الخصومة في قضايا التأمين
- التعامل مع تقارير الخبرة في تقدير أضرار الحادث
- كيفية إصدار قرار المهمة المتعلقة بالخبرة
- ربط أصول المحاكمات المدنية وخصوصا ما يتعلق بإدخال الشخص الثالث في قضايا التأمين
- أثر الدعوى الجزائية والصلح فيها على قضايا التعويض الناشئة عن التأمين
- اثر تقرير بلد المصدر (الكارفاكس) على مقدار التعويض
- تقرير الحادث ضد مجهول – الحادث المفتعل وكيفية اثباته واثر تقرير لجنة التحقيق الفني في الحوادث المرورية بان الحادث مفتعلوا المشكلة بموجب تعليمات التحقيق الفني في الحوادث المرورية لسنة 2016 .
- الخبرة المرورية وربطها بالخبرة الفنية
- طلبات الكشف المستعجل في دعاوى التأمين والبيئة تحت يد الغير
- حالات اجراء الخبرة الفنية على وصف الغائب .
- التعويض عن الاضرار الجسدية واحالة المصاب الى الطبيب الشرعي والى اللجان الطبية اللوائية والمركزية والعليا وكيفية الطعن بتلك التقارير ومدة الطعن وتحديد جهة الطعن
- مفهوم الخسارة الكلية واثره على التعويض.

يتم عرض المادة من خلال قضايا المحاكم الواقعية على أن يكون هناك تنوعا بأنواع الحوادث الناشئة عن عقد التأمين، وعرض اجتهادات محكمة التمييز وما استقر عليها الاجتهاد القضائي بخصوصها، وبيان كيفية التعامل مع هذه القضايا، وبيان الاخطاء الشائعة والمتكررة فيها.

30. تطبيقات عملية في عقود الايجار

1- يشرح المساق تطبيقات عملية للمنازعات التي تثور بناء على عقود الايجار من حيث انعقادها و آثارها وأشكالها العملية في ضوء قانون المالكين والمستأجرين وقانون التأجير التمويلي وأحكام القضاء المستعجل. ومن أهم المنازعات التي يعنى بها المساق هي تلك الناشئة عن :

أ- التطبيقات العملية في دعاوى عقد الايجار: تكييف العقد ، والتميز بين عقد الايجار وما يشته به من عقود، والتميز بين عقود الايجار الخاضعة للقانون المدني وتلك الخاضعة لقانون المالكين والمستأجرين ، والتميز بين دعوى التعرض للمستأجر في استيفاء المنفعة ودعوى منع المعارضة في المنفعة.

ب- دعوى إخلاء المأجور وكيفية احتساب الزيادات القانونية.

ج- دعوى منع المعارضة في المنفعة ومنع المعارضة في الاجزاء المشتركة بين الشركاء.

د- دعوى فسخ عقد الايجار.

هـ- دعوى استرداد المأجور وفق قانون المالكين والمستأجرين.

و- دعوى استرداد المأجور وفق قانون التأجير التمويلي.

2- شرح كيفية تفعيل الوساطة من خلال تشجيع الخصوم في القضايا عقود الايجار على اللجوء اليها.

3- الاثبات في قضايا إخلاء المأجور وفسخ العقد وشروط قبول الدعوى

4- الخصومة في القضايا المتعلقة بعقود الايجار.

5- الاخطاء الشائعة المتكررة في قضايا عقود الايجار.

بالاضافة الى عرض القضايا المتعلقة بعقود الايجار يتم تصميم محاكمات صورية تبين كيفية التعامل مع هذه القضايا وعرض أحدث قرارات التمييز بهذا الخصوص ومناقشتها، لعب أدوار حول كيفية تشجيع الخصوم على اللجوء الى الوساطة لحل هذه الانواع من المنازعات وكيفية اختيار القضايا التي للوساطة منها لغايات تخفيف العبء عن المحكمة وللهيئة التدريسية الاستعانة بخبير وسيط من القضاة في الوساطة القضائية لبيان كيفية ذلك.

31. الاعتراض والطعن في الاحكام الصلحية

تهدف هذه المادة الى دراسة:

أ. طرق الطعن في الأحكام الجزائية والأحكام الجزائية المتضمنة الادعاء بالحق الشخصي بحسب أنواع الحكم الصادرة فيما اذا كانت تقبل الطعن بالاعتراض أو بالاستئناف، وكيفية التعامل مع الاعتراضات في قانون محاكم الصلح، الاخطاء الموضوعية والشكلية المتكررة وكيفية التصدي لها وتفاديها، والتركيز على التعديلات الأخيرة المتعلقة بالطعن والواردة في قانون محاكم الصلح واشكالياتها والاجتهادات القضائية الصادرة بشأنها، ومن يملك حق تقديم الطعن، ونفاذ الحكم الوجاهي بحق المشتكى عليه وامكانية الطعن فيه استئنفا في ضوء مفهوم المادة 13 من قانون محاكم الصلح، واجراءات المحاكمة الاعتراضية، ومسألة تقدير المعذرة المشروعة المقدمة في حال صدور الحكم بمثابة الوجاهي، والطعن في قرارات اخلاء السبيل والتوقيف في ضوء نص المادة 12 من قانون محاكم الصلح والمواد 114-129 من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ب. طرق الطعن بالأحكام الحقوقية من حيث تحديد الاحكام القابلة للطعن اثناء نظر الدعوى والاحكام التي لا تقبل الطعن الا مع القرار الفاصل فيها، وترتكز هذه المادة على تعريف القارئ بطرق الطعن العادية وهي الاعتراض على الاحكام الصلحية الحقوقية واستئنفا وطرق الطعن غير العادية وهي تمييز الاحكام واعتراض الغير واعادة المحاكمة وبحث شروط قبولها والاثار المترتب عليها، كما تعنى هذه المادة في بحث الاعتراض كطريق مباشر للطعن في الاحكام الصادرة بمثابة الوجاهي عن محكمة صلح الحقوق بحيث تستعرض المادة شروط تقديم الاعتراض ومشمولاته والتفرقة ما بين الدعاوى التي تقل قيمتها عن (1000) دينار وبين الدعاوى التي تفوق قيمتها عن (1000) دينار وما هي حالات قبول الاعتراض وما هي حالات رد الاعتراض شكلا وادوار المحاكمة اثناء نظر الاعتراض واجراءاته والحكم الصادر به .

إن هذه المادة تعتمد على التطبيقات العملية من خلال لعب الادوار ووضع السيناريوهات وتصميم القضايا التي تخدم الهدف المرجو منها وإجراء المحاكمات الصورية وإبراز السلبيات في المحاكمات وكيفية معالجتها وكيفية تدعيم الايجابيات في الاجراءات بما يخدم العدالة ويحقق ثقة الجمهور.

32. دور القاضي في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان

تهدف هذه المادة الى تعريف الطلبة بكيفية تفسير وتطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان في الاحكام الوطنية، ووضع المبادئ الواردة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية كقواعد تصلح كأساس لإجراء التحليل القانوني للنصوص الوطنية بشكل عام وقانون أصول المحاكمات الجزائية بشكل خاص والمواد الإجرائية المكملة لهذا القانون في القوانين الأخرى ضمن المنظومة القانونية الأردنية ومدى توافقها مع المعايير الدولية، وتقديم نماذج قضائية من واقع القضاء الأردني سواء لدى محكمة التمييز أو المحاكم الأخرى في سياق التدليل على قدرة الاجتهادات القضائية على تغليب المبادئ والمعايير الدولية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكذلك التوسع في تفسير النص الوطني من منظور المعايير الدولية والتطبيق الضمني او الغير مباشر في حال القصور او الفراغ التشريعي إن وجد و تعزيز النص الوطني بتطبيق فاعل للمعايير الدولية في الاجتهادات القضائية.

33. البحث العلمي

إستناداً الى مادة منهجية البحث العلمي والتي تعتبر مطلباً سابقاً لهذا المساق يختار الطلبة مواضيع أبحاثهم في مطلع السنة الثانية من برنامج دبلوم المعهد ويتم ذلك وفقاً لتعليمات منح شهادة دبلوم المعهد القضائي الاردني رقم (4) لسنة 2020 والتي تضمنت المطلوب في مساق البحث العلمي وكذلك وفقاً لإجراءات مساق البحث العلمي المعتمد من اللجنة العلمية في المعهد القضائي.

*** ساعة صفية نقاشية

إن الساعة الصفية مخصصة لغايات النقاش حول الامور القانونية والقضايا التي تثار أثناء الملائمة مع قضاة صلح الحقوق وصلح الجزاء . إذ أن هناك ضرورة لإجابة الطلاب على تساؤلاتهم خصوصاً فيما يتعلق بالتطبيق الواقعي للقضايا والممارسات الفعلية في المحاكم وذلك لتمكينهم من إغلاق الفجوة بين ما تعلموه وبين الواقع العملي، إضافة الى ذلك فإن الهيئة التدريسية لهذه المادة تلزم كل طالب من الطلاب بإعداد محاضرة (seminar) حول النقاط القانونية الموضوعية والاجراءات التي يتم إثارتها أثناء الملائمة وذلك لتعميم الفائدة على الطلاب وعلى أن تكون المحاضرة مختصرة (15) دقيقة يبحث فيها الاشكالية وكيفية تعامل قرارات المحاكم معها .

التقييم في هذه المادة يكون حسب نشاط المشاركين وللهيئة التدريسية إعداد التقييم المناسب لها.

خطة الفوج الحادي والعشرين

أقرت بتاريخ 2021/7/13